

واقع الدفع للمقاولات في الصفقات العمومية دراسة حالة الجزائر

الدكتور بوكريد عبد القادر

استاد محاضرا جامعة تيسمسيلت

الملخص : تعتبر إدارة المدفوعات للمتعاقد إحدى أهم الإجراءات التي تتم في سياق إدارة العقود ، وذلك لأنها ترتبط مباشرة بالهدف النهائي للمشتريات العامة وهو الحصول على المنتجات والخدمات وبالجودة المناسبة ، وفي الوقت المتفق عليه وفي حدود الموازنة، حيث يشكل السداد للمقاول لتوريد المنتجات أو تقديم الخدمات أو إنشاء أشغال عامة التزاما من جانب الجهة المتعاقدة ، والذي ينشأ عن شروط العقد ، كما تتوقع الجهة المتعاقدة من المقاول الالتزام بالتزاماته التعاقدية فيما يتعلق بالجودة والكمية والتسليم في الوقت المناسب ، بنفس الطريقة يتوقع المقاول من جانبه من الجهة المتعاقدة الاستجابة لالتزامه التعاقدي بالدفع في الوقت المناسب ، فكيف يمكن أن يساهم تسديد المستحقات المالية للمتعاقد في استدامة المقاول ؟

ومن خلال ذلك تهدف الورقة البحثية إلى الوقوف على ما يلي :

- آليات الدفع في الصفقات العمومية في الجزائر.

- واقع الدفع في الصفقات العمومية دوليا .

الكلمات المفتاحية: الصفقات العمومية، التسوية المالية للصفقة العمومية ، تأخير الدفع . غرامات التأخير الدفع .

The reality of payment to contractors in public procurement, a case study in Algeria

Abstract: The management of payments to the contracting customer is considered the most important procedure that takes place in the context of contract management, because it is directly related to the ultimate goal of public procurement, which is to obtain products and services of the appropriate quality, at the agreed time and within the budget, where the payment to the contractor for the supply of products or the provision of Services or the construction of public works is an obligation on the part of the contracting authority, which arises from the terms of the contract, just as the contracting authority expects the contractor to abide by his contractual obligations with respect to quality, quantity and timely delivery, in the same way that the contractor on his part expects the contracting authority to respond to his contractual obligation to pay in a timely manner How can the payment of the financial dues of the contracting customer contribute to the sustainability of the enterprise?

Through this, the research paper aims to identify the following:

Payment mechanisms in public procurement in Algeria.

- The reality of payment in public transactions internationally.

Keywords: public deals, financial settlement of the public deal, delay in payment, late payment fines.

المقدمة: عندما يرغب المتعاملون الاقتصاديون المشاركة في مناقصة عامة ، فإنهم يحتاجون لتقييم عدة عوامل ، بما في ذلك نوع المعاملة ، بالإضافة إلى المخاطر والتكاليف التي ينطوي عليها الصفقة، المتطلبات المالية مثل الودائع وضمانات الأداء كحواجز محتملة لدخول سوق الصفقات العامة، فالشركات الصغيرة والمتوسطة ، على وجه الخصوص ، لديها موارد محدودة للوفاء بمثل هذه المتطلبات، ومع ذلك ، فإن هذه المتطلبات تعمل كحماية لكل من الجهة المشتري والمورد، إن استخدام الأدوات المالية الكافية يجعل عملية الشراء العامة أكثر كفاءة من خلال تخفيف المخاطر بين الأطراف. لكن هناك أيضاً جانب سلب مهم في العديد من البلدان، وكثيراً ما لا تقوم الحكومات التي تعاني من ضائقة مالية بسداد فواتيرها في الوقت المحدد ، وفي بعض البلدان ، يكون التأخير في الدفع لمدة 12 شهراً ، إن مثل هذا التأخير يمكن أن يعرض بشكل خطير موقع المتعامل المتعاقد.

أولاً-الدفع في الصفقات العمومية:

1-تعريف الصفقات العمومية: تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الصفقات العمومية على أنها مساري تضمن: تحديد الحاجات، تحديد الأفراد والمنظمات الأكثر ملائمة لتأمين هذه الحاجات، ضمان تلبية الحاجات وتسليمها في الوقت والمكان المناسبين بأفضل الأسعار على أن يراعي هذا المسار مبدأي العلانية والإنصاف.

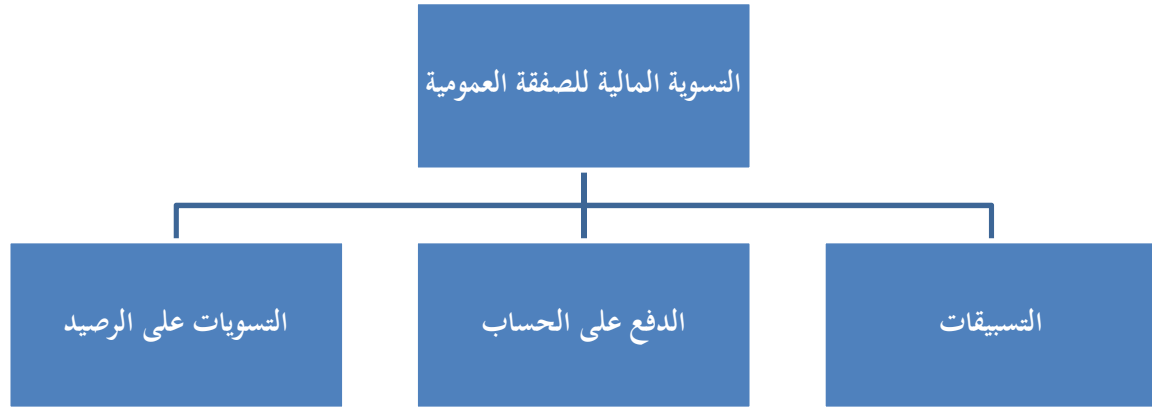
1

كما عرفها المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436 الموافق لـ 16 سبتمبر سنة 2015 والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام في المادة الثانية منه على أن: الصفقات العمومية عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به ترم بمقابل مع متعاملين اقتصاديين وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم لتلبية حاجات المصلحة المتعاقدة في مجال الأشغال واللوازم والخدمات والدراسات²،

¹¹ -What is Public Procurement? <http://www.oecd.org/governance/ethics/public-procurement.htm>.

² - المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436 الموافق لـ 16 سبتمبر سنة 2015 والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 20 سبتمبر 2015، المادة الثانية ، ص5.

2- طرق الدفع في الصفقة العمومية: تتم التسوية المالية للصفقة العمومية بدفع التسبيقات و/ أو بالدفع على الحساب وبالتسويات على رصيد الحساب¹.



أ-تعريف التسبيقات: هي المبالغ المالية التي تدفع قبل تنفيذ الخدمة موضوع العقد، وبدون مقابل للتنفيذ المادي للخدمة². تسهل التسبيقات تنفيذ الصفقات العمومية وتضمن الوصول المتساوي إلى هذه الأسواق لجميع الشركات ، سواء كانت لديها أو ليس لديها ما يكفي من النقود لبدء تقديم الخدمات، إن استخدام هذا التمويل المسبق ، المعلن عنه في مرحلة الإعلان، يحسن شروط العطاءات التنافسية ، فهي المبالغ المالية المدفوعة إلى المتعامل المتعاقد من قبل صاحب المصلحة المتعاقدة قبل تنفيذ العمل المطلوب³، وعادة ما تتم هذه الممارسة في عقود الأشغال العامة، الغرض الرئيسي منها هو مساعدة المتعامل المتعاقد على بدء وتمويل العقد دون الحاجة إلى اللجوء إلى قروض خارجية غير ضرورية ومكلفة.

2-شروط الاستفادة من التسبيقات: تحكمها الشروط التالية:

- لا تدفع التسبيقات إلى في حالة الصفقات العمومية التي يفوق مبلغها 12000000 دج للأشغال والاوزم، 6000000 دج للخدمات والدراسات.⁴
- تقديم المتعامل المتعاقد مسبقا كفالة بنفس القيمة لإرجاع التسبيق صادرة عن بنك خاضع للقانون الجزائري أو صندوق ضمان الصفقات العمومية وهذا بالنسبة للمتعاملين الجزائريين أما بالنسبة

¹ -المادة 108 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2 دي الحجة عام 1436 الموافق ل 16 سبتمبر سنة 2015 السابق ذكره ص.26.

² -المادة 109 المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2 دي الحجة عام 1436 الموافق ل 16 سبتمبر سنة 2015 والمتمم تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، 50 سبتمبر 2015، المادة الثانية ، ص.26.

³ - fiche technique LES AVANCES - https://www.economie.gouv.fr/files/directions_services/daj/marches_publics/conseil_acheteurs/fiches-techniques/execution-marches/avances.pdf

⁴ -المادة 110، من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2 دي الحجة عام 1436 الموافق ل 16 سبتمبر سنة 2015 السابق ذكره ص.27.

للمتعامل الأجنبي فيجب إن ترفق الكفالة المصدرة من بنك خاضع للقانون الجزائري بضمان مقابل صادر عن بنك أجنبي من الدرجة الأولى.¹

-انواع التسبيقات: نجد ثلاثة أنواع من التسبيقات:²

أ-التسبيقات الجزافية:

-يحدد المبلغ الأقصى للتسبيق الجزافي بنسبة 15٪ من السعر الأولي للصفقة العمومية.³

-ويمكن إن يدفع التسبيق مرة واحدة أو على عدة دفعات تنص الصفقة على تعاقبها الزمني،

ب- التسبيقات على التمويل: يمكن لأصحاب الصفقات العمومية المتعلقة بالأشغال واللوازم إن يحصلوا على بالإضافة إلى التسبيق الجزافي على تسبيق على التمويل اذا اثبتوا الحيازة على عقود أو طلبات مؤكدة للمنتجات أو المواد الضرورية لتنفيذ الصفقة العمومية. كما يمكن للمصلحة المتعاقدة إن تشتري على المتعامل المتعاقد التزاما صريحا لإيداع هذه المواد والمنتجات في الورشة او مكان التسليم خلال اجل يلائم الرزنامة التعاقدية تحت طائلة إرجاع التسبيق.⁴

- لا يمكن أن يتجاوز المبلغ الجامع بين. التسبيق الجزافي والتسبيقات على التمويل بأي حال. من الأحوال نسبة خمسين في المائة (50 %) من. المبلغ الإجمالي للصفقة .

ج- تسبيقات استثنائية: يمكن للمصلحة المتعاقدة بصفة استثنائية، إن تمنح تسبيقا على دفع المعمول بها. حسب الشروط الصريحة الآتية⁵ :

- إذا انقضى أجل التعاقد لتسوية طلب الدفع. الذي قدمه المتعامل المتعاقد ،

- يجب ألا يتجاوز مبلغ التسبيق، بأي حال من الأحوال، نسبة 80 % من مبلغ الدفع على الحساب،

- لا يجوز أن تتجاوز الاستفادة من هذا التسبيق الإضافي لدى جمعها مع التسبيقات الممنوحة، بأي حال من الأحوال، نسبة 70 % من المبلغ الإجمالي للصفقة.

4-استرجاع التسبيقات: تتم استعادة التسبيقات عن طريق اقتطاعات من المبالغ المدفوعة في شكل دفع على الحساب أو تسوية على رصيد الحساب، تقوم بها المصلحة المتعاقدة ويبدأ استرداد التسبيقات بخصم من المبالغ التي يستحقها صاحب الصفقة العمومية، على /بعد تقدير من مجموع

¹ المادة 110 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2 دي الحجة عام 1436 الموافق لـ 16 سبتمبر سنة 2015 السابق ذكره ص.27.

² المادة 111 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2 دي الحجة عام 1436 الموافق لـ 16 سبتمبر سنة 2015 السابق ذكره ص.29.

³ يمكن إن يتجاوز التسبيق النسبة السابقة استثنائيا في حالة اذا كان يترتب على رفض المصلحة المتعاقدة قواعد الدفع المقررة دوليا. ضرر اكيد.

⁴ - المادة 113 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2 دي الحجة عام 1436 الموافق لـ 16 سبتمبر سنة 2015 السابق ذكره .ص.26

⁵ المادة 123 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2 دي الحجة عام 1436 الموافق لـ 16 سبتمبر سنة 2015 السابق ذكره ص.31.

المبالغ المدفوعة نسبة خمسة وثلاثين في المائة. 35% (من المبلغ الأصلي للصفقة ويجب أن ينتهي استرداد التسبيقات عندما يبلغ مجموع المبالغ المدفوعة نسبة ثمانين في المائة 80%).
- يمكن أن يكون الاسترداد الجزئي للتسبيقات محل تحرير جزئي يعادله لكفالة استرجاع التسبيقات

ثانيا: الدفع على الحساب: هي كل دفع تقوم به السلطة المتعاقدة مقابل تنفيذ جزئي لموضوع الصفقة¹، ويقدم دفع على الحساب لكل صاحب صفقة عمومية، إذا أثبت القيام بعمليات جوهرية في تنفيذ هذه الصفقة، غير أنه، يجوز لأصحاب صفقات عمومية للأشغال أن يستفيدوا من دفعات على الحساب عند التمويل بالمنتجات المسلمة في الورشة والتي لم تكن محل دفع عن طريق التسبيقات على التمويل حتى نسبة 80%. من مبلغها المحسوب بتطبيق أسعار وحد/ات التمويل المعدة خصيصا للصفقة المقصودة على أساس الكميات المعاينة. وتكون خصيصا للتمويلات المقتناة من الجزائر².
- يكون الدفع على الحساب شهريا غير أنه يمكن أن تنص الصفقة على فترة أطول تتلاءم مع طبيعة الخدمات ويتوقف هذا الدفع على تقديم الوثائق المنصوص عليها في دفتر الشروط حسب الحالة،

ثالثا: التسوية على الرصيد: هو الدفع المؤقت أو النهائي للسعر المنصوص عليه في الصفقة بعد التنفيذ الكامل والمرضي لموضوعها. الدفع بعد الانتهاء³.

1- التسوية على رصيد الحساب المؤقت: تهدف التسوية على رصيد الحساب المؤقت اذا نصت عليها الصفقة إلى دفع المبالغ المستحقة للمتعاقل المتعاقد بعنوان التنفيذ العادي للخدمات المتعاقد عليها مع خصم ما يأتي⁴:

- اقتطاع الضمان المحتمل،
- الغرامات المالية التي تبقى على عاتق المتعاقل، عند الاقتضاء،
- الدفعات بعنوان التسبيقات والدفع على الحساب.. على اختلاف أنواعها، التي لم تسترجعها المصلحة المتعاقدة بعد.

2- التسوية على الرصيد حساب النهائي: يترتب على تسوية حساب الرصيد النهائي رد اقتطاعات الضمان ورفع اليد عن الكفالات التي كونها المتعاقل المتعاقد الاقتضاء.

رابعا: أجال الدفع وغرامات تأخير الدفع:

¹ - المادة 109، 123 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2 دي الحجة عام 1436 الموافق لـ 16 سبتمبر سنة 2015 السابق ذكره ص 26.

² - المادة 117 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2 دي الحجة عام 1436 الموافق لـ 16 سبتمبر سنة 2015 السابق ذكره، ص 30.

³ - المادة 109 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2 دي الحجة عام 1436 الموافق لـ 16 سبتمبر سنة 2015 السابق ذكره، ص 26.

⁴ المادة 119 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2 دي الحجة عام 1436 الموافق لـ 16 سبتمبر سنة 2015 السابق ص 27، 28

1-أجل الدفع: يجب إن تحدد الصفقة الآجال المخولة للمصلحة المتعاقدة لتقوم بعمليات الإثبات التي تعطي الحق في الدفع ويبدأ سيران الآجال اعتبارا من تقديم صاحب الصفقة العمومية طلبا بذلك مدعما بالمبررات الضرورية .

كما يتعين على المصلحة المتعاقدة أن تقوم بصرف الدفعات على الحساب أو التسوية النهائية، في أجل لا يمكن إن يتجاوز 30 يوما، ابتداء من تاريخ استلام الكشف أو الفاتورة ، غير أنه يمكن تحديد آجال أطول لتسوية بعض الأنواع من الصفقات بقرار من وزير المالية ، ولا يمكن إن يتجاوز هذا الأجل شهرين¹.

ويحدد أجل صرف الدفعات في الصفقة وتعلم المصلحة المتعاقدة كتابيا المتعامل المتعاقد بتاريخ الدفع يوم اصدار الحوالة .

2- غرامات تاخير الدفع: يخول عدم صرف الدفعات على الحساب، في الأجل المحدد أعلاه للمتعامل المتعاقد وبدون أي إجراء، الحق في الاستفادة من فوائد التأخير محسوبة على أساس نسبة الفائدة التوجيهية لبنك الجزائر زائد نقطة واحدة ،بتداء من اليوم الذي يلي تاريخ نهاية هذا الأجل حتى اليوم الخامس عشر (15). مدرجا، الذي يلي تاريخ صرف الدفعات على الحساب. غير أنه، في حالة ما إذا تم صرف الدفعات على الحساب بعد أجل الخمسة عشر 15 يوما المحددة في الفقرة السابقة، وإذا لم يتم صرف فوائد التأخير في نفس الوقت مع صرف الحساب ولم يتم إعلام المتعامل المتعاقد بتاريخ صرف الدفعات، يتم تسديد الفوائد على التأخير إلى حين تمكين المتعامل المتعاقد من المبالغ المستحقة.

- يترتب على عدم دفع كل الفوائد على التأخير أو جزء منها عند صرف الدفعات زيادة بنسبة 2 % من مبلغ هذه الفوائد على كل شهر تأخير ، و يقدر التأخير الذي تحسب على أساسه هذه النسبة بشهر كامل محسوبا يوما بيوم .

- تحسب كل فترة تقل عن شهر كامل كشهر كامل، ولا يمكن توقيف الأجل المنصوص عليه سابقا إلا مرة واحدة مع اعلام المتعامل المتعاقد قبل ثمانية ايام على الأقل من انقضاء الأجل .

$$I.M = \frac{\text{Montant de la facture déposée} \times (T.I.B.A + 1) \times N}{12 \times 30}$$

I.M : Intérêts Moratoires

T.I.B.A : Taux d'Intérêt Directeur de la Banque d'Algérie

N : Nombre de jours de retard dans le paiement de la situation

¹ - المادة 122 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2 دي الحجة عام 1436 الموافق ل 16 سبتمبر سنة 2015 السابق ذكره ، ص 30.

خامسا-تنقيط الجوائز ضمن مؤشر الدفع للمتعاامل المتعاقد: يرتكز المؤشر على الوقت والإجراء اللازم للمتعاامل المتعاقد لتلقي الدفع خلال مرحلة تنفيذ العقد، ويفحص هذا المؤشر كل من ¹:

- الإجراء المتعلق بطلب المتعاامل المتعاقد للدفع.
 - ا. إمكانية أن يطلب المورد الدفع من خلال منصة على الانترنت.
 - الإطار الزمني للمصلحة المتعاقدة لمعالجة الدفعة.
 - ا. وجود إطار زمني مفوض لمعالجة الدفع الذي يبدأ من تاريخ تقديم المورد فاتورة.
 - ب. الوقت الذي يحدد فيه الإطار القانوني كيانات شراء معالجة الدفعة
 - الإطار الزمني للمتعاامل المتعاقد لتلقي الدفع فعليا.
 - ا. الإطار الزمني للمتعاامل المتعاقد لتلقي دفعة من التاريخ الذي قدموا فيه الفاتورة.
 - الإجراء لتأخير الدفع
 - ا. الفوائد أو الغرامات المتاحة للمتعاامل المتعاقد في حالة تأخر الدفع.
 - ب. إذا كانت الفائدة أو الغرامات يتم صرفها تلقائيا أو بناء على طلب المتعاامل المتعاقد.
- الجدول رقم 1: مؤشر الدفع للمتعاامل المتعاقد حالة الجوائز

التنقيط	الاجابة	تنقيط الدفع للمتعاامل المتعاقد
67	لا	إمكانية أن يطلب المورد الدفع من خلال منصة على الانترنت.
	30 يوما	الإطار الزمني القانوني للمصلحة المتعاقدة لمعالجة الدفعة.
	نعم	يبدأ وقت معالجة الدفعة من تقديم الفاتورة من قبل المتعاامل المتعاقد
	بين 31-90 يوما	وقت الاستلام الفعلي للدفع من طرف المتعاامل المتعاقد (أيام تقويمية)
	نعم	الفوائد و/ أو الغرامات المستحقة في حالة تأخر الدفع
	لا	يتم دفع الفوائد و/ أو الغرامات تلقائيا دون طلب المتعاامل المتعاقد

source: The Benchmarking Public Procurement 2017 report ;p55 pubdocs.worldbank.org/en/.../BPP17-e-version-Final-compressed-v2.pdf

سادسا-الواقع الدولي للتأخر في الدفع للمتعاامل المتعاقد :

إن التأخير في الدفع يعوق المشاركة من قبل الشركات الخاصة في عملية الصفقات العمومية وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمع التدفق النقدي المحدود، الموردون بحاجة للحصول على موثوقية الدفع وفي الوقت المناسب كما يمكن أن تنخفض السيولة والأرباح ، مما يقلل النمو الاقتصادي، تم تحديد التأثيرات المحتملة للتأخر في الدفع على النحو التالي:²

-يخلق صعوبات مالية: من المتوقع أن التأخر في السداد يمكن أن يخلق صعوبات مالية للمقاول.

¹ -WORLD BANK GROUP The Benchmarking Public Procurement 2017 report ;p.14

² - Samuel K. Ansah ,CAUSES AND EFFECTS OF DELAYED PAYMENTS BY CLIENTS ON CONSTRUCTION PROJECTS IN GHANA Journal of Construction Project Management and Innovation Vol. 1 (1): 27 -45, (November) 2011p34.

- يخلق تأثير سلبي على الأطراف الأخرى: فتأخر الدفع في قطاع البناء له تأثيرات الدومينو"، وقد يؤثر الدفع المتأخر من جانب أحد الطرفين على كامل سلسلة التوريد لمشروع البناء كالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة.
- يخلق مشاكل التدفق النقدي: من المسلم به أن التأخر في الدفع يؤثر على التدفق النقدي للمتعاقدين ، وهذا بدوره يمكن أن يؤثر على تقدم الأعمال والربحية.
- التأخير في إنجاز المشاريع.
- الإفلاس أو التصفية لمقولات الانجاز.
- يؤدي إلى التخلي عن المشاريع.
- حل الرسمي للنزاعات ، على سبيل المثال: التقاضي / التحكيم.
- يخلق آثار اجتماعية سلبية .
- كما يمكن توقع أن يكون للتغيرات في تأخيرات الدفع آثار على وضع الاقتصاد الكلي من خلال القنوات المختلفة التالية:¹
- يمكن أن تتأثر أرباح الشركات ، لأن التأخير غير المتوقع يغير القيمة الحالية للمدفوعات ، فهذا يقلل من ربحية الموردين.
- يمكن أن يتأثر حجم قطاع الشركات إذا ما أفلست الشركات المقيدة بالسيولة، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs)، هذا سيكون له أيضا تأثيرات ضارة على الدائنين من هذه الشركات، ومن المحتمل أيضًا أن تكون هناك آثار مختلفة ، على سبيل المثال ، يمكن أن يؤدي ارتفاع معدل الإفلاس إلى زيادة تكلفة رأس المال حتى للشركات التي تحصل على الائتمان ؛ يمكن أن ترتفع تكلفة الطلبات المستقبلية للسلع والخدمات للحكومة ، مع بناء الموردين تكاليف التمويل المتوقعة ، بالإضافة إلى عدم اليقين في العروض.
- يمكن أن يتأثر الاستثمار في أعمال الشركات المحدودة السيولة، فقد لا تكون هذه فقط تلك التي تعتمد بشكل مباشر على مدفوعات الحكومة ، ولكن أيضا الموردين الخواص مع تأخير الدفع. وبالتالي يمكن أن يتأثر الطلب الكلي ، وأخيراً الناتج والنمو سلباً .
- تظهر بيانات تقرير تقييم المشتريات العامة *Benchmarking Public Procurement* أنه كلما ارتفع مستوى الدخل ، قلت عدد الأيام التي يجب على الموردين الانتظار للحصول عليها، يؤخر 9 بلدان من أصل 32 بلد مرتفع الدخل الدفع في المتوسط 30 إلى 60 يومًا ، في حين أن ال 23 اقتصاد المتبقية تضمن في الوقت المناسب المدفوعات للموردين، كما لا تزال التأخيرات شائعة عبر جميع المناطق ، والمدفوعات في الوقت المناسب تبلغ الثلث فقط من الاقتصادات التي شملها المسح²، على سبيل المثال ، الموردون في

¹ Cristina Checherita, *op cit* ,p5-

² - تقرير تقييم المشتريات العامة 2017 يغطي 180 اقتصادا تمتد عبر سبع مناطق.

جمهورية الدومينيكان ، غينيا الاستوائية ، الغابون ، غينيا بيساو ، العراق ، ترينيداد وتوباغو ، يجب الانتظار أكثر من ستة أشهر لتلقي دفعة من الكيانات الشرائية.¹

يتلقى الموردون في 53 دولة فقط من مجموع 180 بلد الدفعات في الوقت المناسب إي في غضون 30 يومًا

، بما في ذلك منطقة هونغ كونغ ، والصين ، وأيسلندا، وفي كوسوفو ، يتم ضمان حق الدفع في الوقت المناسب في القانون ، في حين أنه لا يوجد في جورجيا وغامبيا ، ولكن الموردين لا يزالون يتلقون مدفوعات خلال 30 يومًا، ومع ذلك ، فإن وجود ضمانات قانونية لا يضمن بالضرورة دفعات فورية، ففي غينيا - بيسو ، على سبيل المثال ، تنص المادة 98-3 من قانون المشتريات العامة بوضوح على أن ممثل السلطة المتعاقدة سيدفع للموردين في غضون فترة لا تتجاوز 60 يومًا، ومع ذلك ، من الناحية العملية ، يستغرق الأمر أكثر من نصف عام لتلقي الدفع، وفي 26 اقتصادا آخر ، مثل بنغلاديش وكوت ديفوار وقطر ، تتراوح التأخيرات في الغالب بين 91 و 180 يومًا.²

يعتبر الحصول على السداد في الوقت المناسب أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للعميل المتعاقد في سوق الصفقات العمومية ، وخاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وقد أظهرت الأبحاث أن التأخير في المدفوعات الحكومية يؤثر بشكل مباشر على الشركات الصغيرة حيث أنها غالباً ما تحتاج هذه الشركات إلى زيادة الاقتراض لتعويض انخفاض التدفقات النقدية³، كما أن للتأخير في المدفوعات العامة تأثير مباشر على سيولة القطاع الخاص وأرباحه ، مما يحد من النمو الاقتصادي ، ولذلك فعندما يكون المشترون العموميون معروفون بالدفع لمورديهم في وقت متأخر ولا يقدمون أي تعويض مالي عن التأخير ، فقد تمتنع الشركات عن التعامل معهم، ويركز التعامل مع الشراء الحكومي على الإطار الزمني القانوني والفعلي لمعالجة المدفوعات، وتتمثل الممارسة الجيدة المعترف بها في وجوب سداد للمورد في غضون 30 يومًا من تاريخ تنفيذ العقد، لكن من الناحية العملية ، يحدث تأخر في الدفع في أسواق الصفقات العمومية ففي 37 ٪ من الاقتصادات المدرجة في مؤشر البيع للحكومة⁴ يحدث الدفع في غضون 30 يومًا في المتوسط ، بينما في 48 ٪ من الاقتصادات يمكن للمتعاملين المتعاقدين أن يتوقعوا تلقي المدفوعات بين 31-90 يومًا بعد إتمام العقد ، كما يستغرق ما بين 91-180 يومًا لحصول المورد على الدفع في 14 ٪ فقط من الاقتصادات.⁵

¹ WORLD BANK GROUP The Benchmarking Public Procurement 2017 report ;p.14

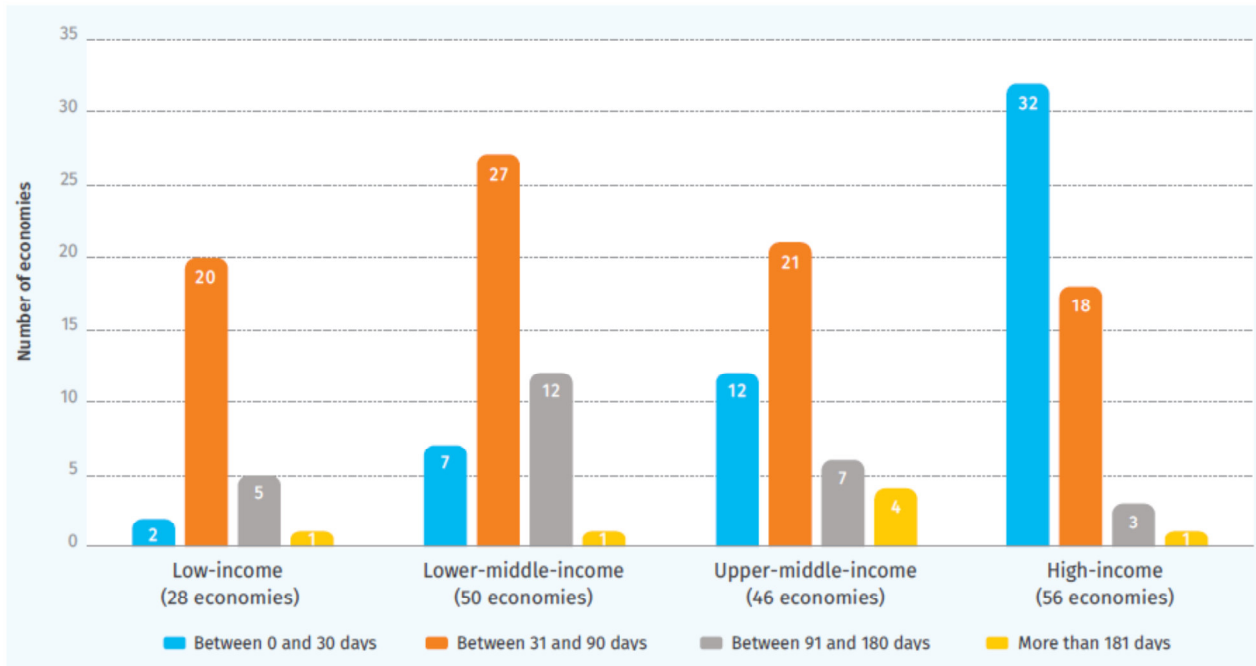
² - WORLD BANK GROUP The Benchmarking Public Procurement 2017 report ;p. 36

³ - Cristina Checherita, Working Paper Series Governments' payment discipline: the macroeconomic impact of public payment delays and arrears ,No 1771 / March 2015 ,p30,

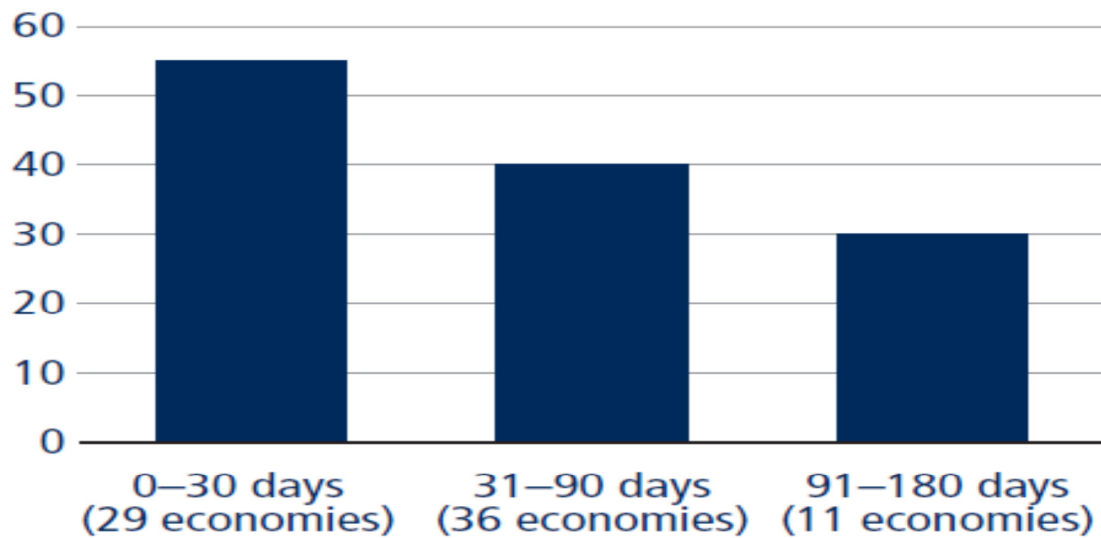
⁴ - يقاس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال قواعد المشتريات العامة من خلال إلى مجموعة مؤشرات البيع للحكومة ، وهو مشروع رائد يضم 78 بلداً ، وقد تم تطوير المؤشرات من خلال مشروع تقييم المشتريات العامة ، وهي مبادرة تم تطويرها بناء على طلب من مجموعة عمل مجموعة العشرين المعنية بمكافحة الفساد ، من أجل قياس تكاليف معاملات عقود المشتريات العامة.

⁵ -World Bank Group ,*Doing Business 2017* ,Annex: Selling to the Government Why public procurement matters,p99, www.doingbusiness.org/-/media/WBG/DoingBusiness/.../Annual.../DB17-Report.pdf

الشكل رقم 1: المدة التي يجب على المتعامل المتعاقد انتظارها لتلقي المدفوعات



سابعا-التأخر في الدفع ومؤشر مدركات الفساد¹: يرتبط التأخير في الدفع بشكل إيجابي مع مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية. (CPI) ففي عينة من 76 اقتصادا. ، فإن متوسط مؤشر مدركات الفساد أعلى (فساد أقل) في الاقتصادات ذات مدة سداد أقصر، فالرشاوى بمثابة سرعات مالية ، لذا يجب أن ترتبط طلبات الرشوة بشكل سلبي مع أوقات الانتظار.

Average CPI 2015
(higher numbers, less corruption)

/cpi2015/results). (https://www.transparency.org International base; Transparency data Sources: Doing Business

¹ - أطلق مؤشر مدركات الفساد سنة 1995 ليصبح أحد أهم إصدارات منظمة الشفافية الدولية وأبرز المؤشرات العالمية لتقييم انتشار الفساد في القطاع العام. ويعطي المؤشر لمحة سنوية عن الدرجة النسبية لانتشار الفساد من خلال تصنيف البلدان في مختلف أنحاء العالم، للمزيد انظر

<http://www.transparency.org/research/cpi>

الخاتمة: يعتبر التأخر في الدفع حاجز للوصول إلى الصفقات العمومية، عندما تصبح المدفوعات المتأخرة من جانب الجهات المشتريّة هي القاعدة ، قد يصبح الموردون محبطين ويقرّرون عدم القيام بأعمال تجارية مع الحكومة ، ويمكن أن يؤدي تقليص متوسط وقت السداد إلى زيادة عدد الشركات المشاركة في المناقصات ، وبالتالي زيادة المنافسة بين المشاركين ، يترجم ذلك إلى قيمة أفضل مقابل المال للجهة المشتريّة، فقد تم تحديد المدفوعات المتأخرة كحاجز رئيسي أمام الشركات في مجال المشتريات العامة .

نتائج البحث: لقد استهدفت الورقة البحثية التعرف على ما يلي:

لقد لخص هذا البحث، مختلف ادوات التسوية المالية للصفقة العمومية في إطار المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2 دي الحجة عام 1436 الموافق لـ 16 سبتمبر سنة 2015 والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، كما تم التطرق الى اجال الدفع ، وغرامات التأخير، كما استعرضت الورقة البحثية تنقيط الجزائر ضمن مؤشر الدفع للمتعاقل المتعاقل و الواقع الدولي للتأخر في الدفع للمتعاقل المتعاقل .

التوصيات: انطلاق من النتائج المتوصل إليه في هذه الورقة البحثية يمكن تقديم عدّة توصيات قد تسهم في تطوير اليات الدفع في الصفقات العمومية في الجزائر، وفقاً للمعايير العالمية، الأمر الذي من شأنه أن يسمح للجهات المتعاقل بأن تستقطب العديد من المتعاملين المتعاقلين ولعل أهم تلك التوصيات ما يلي:

- مقترح إنشاء مرصد للصفقات العمومية. تفعيل اتفاقيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- تعديل قانون صندوق ضمان الصفقات العمومية.
- مطالبة الحكومة بإعداد تقارير المتأخرات الحكومية ونشرها .
- استخدام منصات التخصيم الإلكترونية لخصم الفواتير المستحقة يمكن أن يكون وسيلة أخرى لتسهيل وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل للمشاركة في أسواق المشتريات العامة .
- تحفيز البنوك على مرافقة المتعاقل المتعاقل .

المراجع:

- 1- المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2 دي الحجة عام 1436 الموافق لـ 16 سبتمبر سنة 2015 والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 50.20 سبتمبر 2015
- 1-WORLD BANK GROUP The Benchmarking Public Procurement 2017 report
- 2- Samuel K. Ansah , CAUSES AND EFFECTS OF DELAYED PAYMENTS BY CLIENTS ON CONSTRUCTION PROJECTS IN GHANA , Journal of Construction Project Management and Innovation Vol. 1 (1): 27-45, (November) 2011,
- 3- Cristina Checherita, Working Paper Series Governments' payment discipline: the macroeconomic impact of public payment delays and arrears , No 1771 / March 2015 ,
- 4-World Bank Group , Doing Business 2017, Annex: Selling to the Government Why public procurement matters, p99, www.doingbusiness.org/-/media/WBG/DoingBusiness/.../Annual.../DB17-Report.pdf